الخارجية: سبب مجازر حلب التغاضي عن فتح النظام التركي لحدوده لتمرير الإرهابيين والأسلحة

طائرة استطلاع روسية تلتقط صورة لشاحنة تحمل إرهابيين وأسلحة تعبر الحدود السورية التركية

وكالات

أكدت وزارة الخارجية والمغتربين أن السبب في المجازر التي ترتكبها التنظيمات الإرهابية والمسلحة في حلب وانتهاكاتها لاتفاق وقف العمليات القتالية هو تغاضي المجتمع الدولي عن فتح النظام التركي لحدوده مع سورية لتمرير آلاف الإرهابيين وكل أنواع الأسلحة والأموال إلى تلك التنظيمات.

وقالت الوزارة في رسالتين وجهتهما أمس إلى الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن حول الاعتداءات الإرهابية التي تستهدف الأحياء السكنية الآمنة في مدينة حلب منذ يوم الجمعة الماضي وما زالت مستمرة حتى تاريخه: «تعرضت مدينة حلب لاعتداءات إرهابية جديدة تمثلت في قيام ما يسمى جماعات المعارضة المسلحة المعتدلة بالتعاون مع جبهة النصرة وغيرها من التنظيمات الإرهابية بإطلاق مئات القذائف الصاروخية وقذائف الهاون وأسطوانات الغاز المتفجرة مستهدفة بشكل عشوائي مناطق وأحياء سيف الدولة وميسلون والميدان والحمدانية والفيض والراموسة والسليمانية في مدينة حلب». وتابعت الوزارة في الرسالتين وفق ما ذكرت وكالة «سانا» للأنباء: إن «هذه الاعتداءات الإرهابية أسفرت عن استشهاد أكثر من ١١٠ مدنيين منهم أربعون طفلا حتى الآن وجرح المئات معظمهم من الأطفال والنساء والشيوخ وإحداث دمار كبير في المنازل والمدارس والمشافي والبنى التحتية في هذه الأحياء السكنية الآمنة وذلك خلال يومي ٣ و٤ حزيران».

وأضافت: «تشكل هذه الاعتداءات الإرهابية حلقة من حلقات الأعمال الإرهابية الممنهجة التي يخطط لها ويعد لتنفيذها نظام أردوغان الحاكم في تركيا وتقوم جماعات المعارضة المعتدلة بتنفيذها بالتعاون والتنسيق مع جبهة النصرة الإرهابية وذيولها من جيش الإسلام وأحرار الشام وجيش الفتح وآخرين في خرق ممنهج ومستمر لاتفاق وقف الأعمال القتالية وذلك في محاولة مكشوفة من النظام التركي والأنظمة الداعمة والراعية للإرهاب في كل من الرياض والدوحة بهدف تقويض الجهود الرامية إلى حقن دماء الشعب السوري وإفشال محادثات جنيف وترتيبات التهدئة موضحة أنه وللأسف فإن بعض المسؤولين في واشنطن وباريس ولندن ما زالوا يتحدون الرأي العام العالمي برفضهم إدراج هذه المنظمات على لائحة مجلس الأمن للكيانات التي تمارس الإرهاب».

وأردفت الخارجية السورية: إن «استمرار بعض الدول الأعضاء في مجلس الأمن في منعه من اتخاذ إجراءات رادعة وفورية وعقابية بحق الدول والأنظمة الداعمة والممولة للإرهاب ولاسيما أنظمة الرياض وأنقرة والدوحة إنما يعطي الضوء الأخضر لهذه الأنظمة للاستمرار في توجيه أدواتها الإرهابية في سورية للتمادي في إرهابها وارتكابها المجازر بحق الشعب السوري كما يؤدي ذلك إلى مواصلة هذه الأنظمة في زعزعة السلم والأمن في المنطقة والعالم عبر استخدامها الإرهاب والجماعات الإرهابية المختلفة كوسيلة في العلاقات بين الدول بغرض تحقيق مصالح دنيئة والحصول على اعتراف لها بدور سياسي إقليمي».

وأضافت الوزارة في رسالتيها: «ولعل ما شهده مجلس الأمن عندما رفض ممثلو كل من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وأوكرانيا الموافقة على طلب إدراج تنظيمي جيش الإسلام وأحرار الشام على قوائم مجلس الأمن للجماعات والهيئات والكيانات الإرهابية إنما يؤكد استمرار هذه الدول وغيرها في استخدام المعايير المزدوجة في مكافحة الإرهاب وعدم جديتها في الحرب عليه مشددة على أن التغاضي عن فتح النظام التركي لحدوده مع سورية لتمرير آلاف الإرهابيين وكل أنواع الأسلحة والأموال بل وبعض العسكريين الأتراك إلى أطراف حلب هو السبب الحقيقي للمجازر التي تشهدها حلب وللانتهاكات التي تتم لوقف الأعمال القتالية».

وقالت: «تؤكد حكومة الجمهورية العربية السورية كما أكد أهالي حلب الأبطال في أصعب اللحظات على أن هذه المجازر والجرائم الإرهابية لن تثنيها عن الاستمرار في تأدية واجبها المتمثل في محاربة الإرهاب والعمل على تحقيق حل سياسي للأزمة بين السوريين عبر حوار سوري سوري وبقيادة سورية يفضي إلى القضاء على الإرهاب وإعادة بناء ما دمره الإرهابيون وشركاؤهم وممولوهم وداعموهم واستعادة الأمن والاستقرار للشعب السوري».

وختمت وزارة الخارجية والمغتربين رسالتيها بمطالبة الحكومة السورية مجلس الأمن بالإدانة الفورية والشديدة لهذه الجرائم الإرهابية وبالاضطلاع بمسؤولياته في حفظ السلم والأمن الدوليين عبر اتخاذ إجراءات رادعة وفورية وعقابية بحق الدول والأنظمة الداعمة والممولة للإرهاب ولاسيما أنظمة السعودية وتركيا وقطر ومنعها من الاستمرار والتمادي في دعم الإرهاب والعبث بالأمن والسلم الدوليين وإلزامها بالتنفيذ التام لأحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة (٢١٧٠-٢٠١٤ و٢١٧٨-٢٠١٤ و٢١٩٩-٢٠١٥ و٢٢٥٣-٢٠١٥)».

«الديمقراطية» على مشارف منبج

بلا كهرباء أو ماء.. حلب تستقبل رمضان بقوافل من الشهداء

حلب- الوطن

استقبلت حلب أول يوم من شهر رمضان بعد أن ودعت كوكبة من أبنائها المدنيين في اليوم الذي سبقه ضمن قوافل الشهداء الذين يسقطون بقذائف إرهاب المسلحين، وزفت ٤٠ شهيداً أمس لا ذنب لهم سوى أنهم رفضوا مغادرة مدينتهم الصامدة التي ترفض الانصياع لإملاءات الإرهابيين وداعميهم.

من جهة ثانية وصلت «قوات سورية الديمقراطية» وهي تحالف فصائل عربية وكردية إلى مشارف مدينة منبج أحد أبرز معاقل تنظيم داعش في شمال سورية استعداداً لطرد التنظيم المدرج على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية منها.

وأمعن المسلحون في عقاب الشهباء بحرمان أهلها منذ ١٠ أيام من الكهرباء والماء من دون أخذ أي اعتبار للشهر الفضيل. فبينما يرفض هؤلاء وصل خط حماة الضاحية للكهرباء الذي يغذي حلب المدينة ويشغل محطة ضخ المياه الرئيسية في حي سليمان الحلبي التي تسيطر عليها جبهة النصرة فرع تنظيم القاعدة الإرهابي في سورية، يصر المسلحون على إدخال الديزل لتشغيل مضخات المحطة بنصف طاقتها ولحجج واهية بعد وصول المبادرات الأهلية الخاصة بذلك إلى أفق مسدود في ظل عدم إمكانية تشغيل المضخات عبر الخط الرديف عن طريق خناصر الذي وضع بالخدمة أخيراً لضعف طاقته اللازمة لذلك، وفق مصدر مسؤول في شركة كهرباء حلب لـ«الوطن». وبينت مصادر طبية في حلب لـ«الوطن»، أن عدد شهداء يوم أمس من المدنيين بلغ أكثر من ٤٠ شهيداً سقط عدد كبير منهم في مركز المدينة في الحديقة العامة ومحيط شركة الكهرباء وخصوصاً في الشارع الحيوي الذي يصل منطقة الرازي بمحطة بغداد التي حصدت فيها هي الأخرى القذائف أرواح أبرياء كانوا يتسوقون حاجياتهم استعداداً لشهر رمضان.

كما صوب المسلحون قذائفهم باتجاه القصر البلدي والمنشية القديمة بوسط المدينة التجاري ونحو أحياء المشارقة وبستان الزهرة والفيض والميدان الذي استأثر خلال الأسبوعين الأخيرين بالحصة الأوفر من أعداد قذائف الهاون وأسطوانات «مدفع جهنم» التي خلفت دماراً كبيراً ودفعت بالسكان إلى النزوح على الرغم من أن معظمهم من المهجرين إليه أصلاً. واستهدفت قذيفة صاروخية ولليوم الثاني على التوالي كنيسة الفرح في حي الميدان وتسببت بأضرار جسيمة فيها.

الطيران الحربي في الجيش العربي السوري كثف غاراته على مناطق إطلاق القذائف والصواريخ محلية الصنع في أحياء بستان الباشا وبستان القصر وصلاح الدين وبني زيد، وحقق إصابات مؤكدة في منصات إطلاقها في الوقت الذي أغار فيه على طريق الكاستيللو آخر معبر لمسلحي أحياء المدينة الشرقية.

وسقط أمس الأول ١٧ شهيداً من المدنيين الآمنين بقذائف المسلحين في أحياء الميدان والمشارقة والإسماعيلية والحمدانية التي علقت تحت أنقاض أحد أبنيتها جثث شهداء بينهم أطفال إلى صباح أمس جراء استهدافه بصاروخ محلي الصنع من طراز «حمم» دك أركان المبنى بالكامل.

من جهة ثانية، قال مدير «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض رامي عبد الرحمن: إن «قوات سورية الديمقراطية باتت على مشارف مدينة منبج في ريف حلب الشمالي واقتربت لنحو ٤ كلم من المدينة التي يسيطر عليها تنظيم داعش.

وأوضح عبد الرحمن أن هذه القوات تمكنت من السيطرة على ٣٨ قرية ومزرعة، بإشراف من مستشارين أميركيين على عملية التقدم وقصف لطائرات «التحالف الدولي» على المنطقة.

ولفت عبد الرحمن إلى أن تنظيم داعش خسر ٣٠ قتيلاً على الأقل حتى الآن، على حين استشهد ٣٢ مواطناً مدنياً سورياً في قصف للتحالف.

وأوضح أن عملية منبج هي «مفتاح لإنهاء وجود تنظيم داعش الذي نقل العشرات من عائلات مقاتليه «المهاجرين» إلى الرقة، معتبراً أن قوة معركة منبج ستحكم على قضية انهيار التنظيم من عدمها في حلب.

وتعد منبج إلى جانب الباب وجرابلس الحدودية مع تركيا معاقل للتنظيم في ريف حلب الشمالي الشرقي. ولمنبج تحديداً أهمية إستراتيجية لكونها تقع على خط الإمداد الرئيسي للتنظيم بين الرقة معقله في سورية، والحدود التركية.

وتقوم الطائرات الحربية التابعة للتحالف، وفق عبد الرحمن، بدور كبير في المعركة إلى جانب «المستشارين والخبراء العسكريين الأميركيين والمعدات الجديدة المقدمة لقوات سورية الديمقراطية».

الدفاع المدني في عملية بحث عن ناجين بعد الاعتداءات الإرهابية على حلب

ولذا، تمكنت قوات سورية الديمقراطية من التقدم سريعاً باتجاه منبج إذ يقوم تنظيم داعش بانسحابات سريعة من القرى دون خوض معارك شديدة.

وقتل «٣٠ عنصراً على الأقل من تنظيم داعش خلال نحو أسبوع من الاشتباكات والغارات»، بحسب المرصد.

وتسعى «قوات سورية الديمقراطية»، حسب المرصد، إلى تضييق الخناق على عناصر التنظيم ومحاصرتهم داخل مدينة منبج.

وتعارض أنقرة دعم واشنطن للمقاتلين الأكراد إذ تخشى تمكين «وحدات حماية الشعب» ذات الأغلبية الكردية التي تشكل المكون الأساسي لـ«قوات سورية الديمقراطية» من كامل الحدود التركية السورية التي تسيطر أصلاً على القسم الأكبر منها.

وأوضح عبد الرحمن أن «قوات سورية الديمقراطية تحضر منذ فترة لمعركة منبج وحشدت لها كثيراً إذ يقدر عدد العناصر في محيط منبج بحوالى أربعة آلاف مقاتل، أغلبيتهم من وحدات حماية الشعب الكردية».

وطردت «قوات سورية الديمقراطية» تنظيم داعش من مناطق عدة في شمالي وشمالي شرقي سورية.

أكدت أنها يمكن أن تعمل بمفردها و«لن تنتظر إلى ما لا نهاية»

موسكو: احتدام الوضع في سورية يتطلب توحيد جهود الولايات المتحدة وروسيا في مكافحة الإرهاب

وكالات

في الوقت الذي أعلن فيه مسؤولون روس أن واشنطن لم ترد حتى الآن على مقترحات موسكو حول التعاون معها بشأن الأزمة في سورية، وأن روسيا «لن تنتظر إلى ما لا نهاية» في حال استمرار رفض أميركا لهذا التعاون، أكد مسؤولون إيرانيون إخفاق السياسة الأميركية في المنطقة وسورية جراء مقاومة شعوبها، وأن طهران ستواصل تصديها للإرهاب والدفاع عن هذه الشعوب.

وقال نائب وزير الدفاع الروسي أناتولي أنطونوف، أمس، خلال المؤتمر الدولي حول الأمن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ الذي يعقد حالياً في سنغافورة، حسب وكالة «سانا» للأنباء: «لدى روسيا والولايات المتحدة مجالات عدة للتعاون وبذل المزيد من الجهود من أجل تسوية الأزمة في سورية ومكافحة الإرهاب الدولي في مناطق أخرى، لكن المقترحات الروسية حول التعاون مع الجانب الأميركي تبقى بلا إجابة»، معتبراً أن الوضع في سورية معقد وأنه ما زال هناك الكثير لفعله من أجل مساعدة الجيش والقوات المسلحة السورية في حربها على الإرهاب.

ودعت موسكو مراراً إلى تشكيل جبهة دولية موحدة لمكافحة الإرهاب، لكن واشنطن رفضت في كل مرة التنسيق والتعاون مع موسكو في مجال مكافحة التنظيمات الإرهابية في سورية. وجددت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا الخميس الماضي، تأكيد استعداد موسكو لتعاون أوثق وأشد فعالية مع واشنطن حول الأزمة في سورية، نافية أن تكون روسيا أهملت «ولو لمرة واحدة» الدعوة لزيادة تنسيق الجهود مع واشنطن.

من جانبه قال رئيس لجنة العلاقات الدولية في مجلس الاتحاد الروسي قسطنطين كوساتشوف في تصريح له أمس، وفق «سانا»: «إن احتدام الوضع في سورية يتطلب توحيد جهود الولايات المتحدة وروسيا في مكافحة الإرهاب، ولكن يمكن لروسيا أن تعمل بمفردها «ولن تنتظر إلى ما لا نهاية».

وأضاف كوساتشوف: «إن التنظيمات الإرهابية تستغل كل يوم جديد لزيادة قوتها وتسليحها، وللأسف فإن قنوات إرسال الدعم إليها لا تزال تعمل، ولذلك لا يمكن الانتظار بعد الآن»، مشيراً إلى أن روسيا أعطت مهلة لإتاحة الفرصة أمام الآخرين للانخراط في مسار التسوية السياسية والكرة الآن في ملعبهم، لأن كل يوم جديد يعني مقتل وإصابة مئات الناس وزيادة قدرة الإرهابيين.

وأوضح كوساتشوف، أن موسكو اقترحت على واشنطن منذ أيار الماضي الشروع بأعمال مشتركة في سورية لضرب مقاتلي جبهة النصرة، فرع تنظيم القاعدة الإرهابي في سورية، معرباً عن أسفه لأن المهلة طالت بسبب تقاعس أميركا عن فصل المجموعات التي تدعمها عن مقاتلي «النصرة». وقال كوساتشوف: «إن هذا الأمر ينطوي على دلالة واضحة وهي أن الأسلحة التي أرسلها الأميركيون إلى من يسمونهم «معارضين معتدلين» آلت في نهاية المطاف إلى تقوية مقاتلي «النصرة» لافتاً إلى أن الطرفين ليسا متقاربين جغرافياً فقط بل أيديولوجيا أيضاً.

وكان وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، أكد خلال اتصال هاتفي مع نظيره الأميركي جون كيري أمس الأول، أن فصل من تسميهم واشنطن «المعارضة المعتدلة» عن « النصرة» في سورية، مسألة ملحة ويجب أن تتم بشكل عاجل.

في الأثناء، أكد قائد الثورة الإسلامية في إيران علي خامنئي، خلال لقائه أمس، رئيس وأعضاء مجلس الشورى الإيراني، إخفاق السياسة الأميركية في المنطقة وفي سورية والعراق وفلسطين جراء مقاومة شعوبها.

وقال: «إن مخططات الأعداء هي نفسها التي سموها قبل أعوام الشرق الأوسط الجديد»، موضحاً أن الأعداء يخططون لضرب الثورة الإسلامية في إيران عالمياً وإقليمياً وداخلياً، ومشدداً على ضرورة التصدي للمواقف العدائية لأميركا.

بدوره أكد أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني علي شمخاني خلال ندوة في طهران أمس، استمرار بلاده في محاربة الإرهاب والدفاع عن شعوب المنطقة، مبيناً أن قيام وزارة الخارجية الأميركية بإدراج اسم إيران على قائمتها للإرهاب لن يؤثر في عزيمة طهران في هذا الخصوص.

وكانت وزارة الخارجية الأميركية أصدرت الخميس الماضي تقريرها السنوي للعام ٢٠١٥ وأدرجت ضمنه إيران على ما يسمى قائمة «الدول الداعمة للإرهاب».

بموازاة ذلك، أكد قائد القوات البرية في الجيش الإيراني العميد أحمد رضا بوردستان في كلمة له أمس، خلال مراسم افتتاح المرحلة الأولى لمعسكر لواء القوات الخاصة ١٢١ التابع للقوات البرية الإيرانية في مدينة تبريز شمال غرب إيران، أن أميركا والدول الغربية تدعم التنظيمات الإرهابية كـ«داعش» وغيره وتستخدمها لإشعال الفتنة في المنطقة، مشيراً إلى أن إستراتيجية إيران تقوم على مواجهة هذه التنظيمات والتصدي لها.

مارتن يدعو إلى حماية الأطفال السوريين المتضررين من الحرب

الوطن

دعا سفير النوايا الحسنة لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة «اليونيسف» ريكي مارتن، إلى زيادة التركيز على حماية مستقبل ملايين الأطفال المتضررين من الحرب في سورية والذين تأثرت حياتهم بسبب التشريد والعنف والانعدام المستمر للفرص.

وحسب بيان لليونيسف تلقت «الوطن» نسخة منه، قال مارتن الذي زار لبنان للقاء الأطفال اللاجئين الذين فروا من الحرب في سورية: «نحن في السنة السادسة من أزمة أثرت على حياة الملايين من الأطفال وأسرهم. إن ما يقارب ٢,٨ مليون طفل سوري خارج مقاعد الدراسة في المنطقة. التقيت أطفالاً باتوا المعيلين الوحيدين لعائلات بأكملها، يعملون لمدة ١٢ ساعة يومياً»، مشدداً على ضرورة أن يفعل العالم المزيد لحماية هؤلاء الأطفال من الاستغلال وتوفير الوصول إلى بيئة آمنة حيث يمكن لهم التعليم والتمكين.

وتأثر مارتن كثيراً بقصة الطفلة بتول (من مدينة حمص، تبلغ من العمر ١١ عاماً) والتي تضطر للعمل من دون مقابل مالي لكي تحصل على المياه والمأوى، وتعيل مع شقيقتيها الأكبر سناً وأمها أسرتهن المؤلفة من ١٣ شخصاً: حيث تقول: «لا يدفعون لي أي مبلغ من المال، أعمل لساعات طويلة جداً في حصاد الفول والكرز والبطاطس – مهما كان الموسم».

ويتعرض الأطفال النازحون لمخاطر الاستغلال وإساءة المعاملة، ولم يعد أمام أعداد كبيرة من الأطفال سوى خيار العمل بدلاً من الذهاب إلى المدرسة. يشار إلى أن نحو ١,١ مليون سوري لجؤوا إلى لبنان منذ بداية الأزمة عام ٢٠١١، أكثر من نصفهم من الأطفال، كما فاقمت الحالة الاقتصادية المتدهورة للنازحين السوريين بدرجة كبيرة من مشكلة عمالة الأطفال في لبنان. وبالإضافة إلى المعاناة النفسية التي تؤثر على عدد لا يستهان به من الأطفال الذين فرّوا من الحرب، هناك تحدياً مرتبط ببعض أسوأ أشكال عمالة الأطفال، مثل العمل في مواقع البناء التي يُمكن أن تلحق بالأطفال أضراراً نفسية وجسدية طويلة الأمد.

وتحاول اليونيسف مع شركائها معالجة الأسباب المباشرة لعمالة الأطفال عن طريق مكافحة الفقر وتوفير التعليم المجاني والفرص الاقتصادية للوالدين والشباب في سن العمل وتحديد الأطفال الذين يعانون من أسوأ أشكال عمالة الأطفال ومنحهم فرصاً أخرى مثل التعليم.

وشاهد مارتن خلال زيارته إلى لبنان التي استمرت يومين عمل اليونيسف على توفير بيئة آمنة للأطفال واليافعين وتوفير الدعم اللازم من أجل العودة إلى التعليم الرسمي.

كما شارك مارتن في سهل البقاع وعكار في لبنان بأنشطة ترفيهية للأطفال في أماكن آمنة ضمن تجمعات سكانية غير رسمية، والتقى أيضاً مع اليافعين المشاركين بنشاطات تدريبية توفر المهارات الحياتية التي تقدمها اليونيسف وشركائها، حيث يتم توفير تدريب مهني ودعم تعليمي للفتيات والفتيان. وتعمل اليونيسف بشكل وثيق مع المؤسسات الحكومية في لبنان، وكذلك مع الشركاء المحليين والدوليين من أجل تلبية احتياجات أكثر من ٨٠٠,٠٠٠ من الأطفال السوريين هم الأكثر فقراً في لبنان مع التركيز على الصحة والتغذية والتعليم وحماية الطفل والمياه والصرف الصحي وخدمات الدعم التي تستهدف اليافعين أيضاً.

وأضاف مارتن: «لقد ألهمتني شجاعة هؤلاء الأطفال، إذ يكتسبون المعرفة والمهارات التي يحتاجون إليها لكي يدعموا أسرهم والمجتمعات المحلية عند بلوغهم سن الرشد، إن الاستثمار في حاضر هؤلاء الأطفال هو استثمار في مستقبل المنطقة».

ويدافع مارتن بصفته سفير النوايا الحسنة لليونيسف منذ عام ٢٠٠٣، بحماس وشغف عن حقوق الطفل مع التركيز على حمايتهم من الاستغلال والاتجار. بالإضافة إلى ذلك، تتعاون اليونيسف مع مؤسسة ريكي مارتن لإنهاء الفظائع التي تُرتكب ضد الأطفال، مثل الاتجار بهم وتعرضهم لأسوأ أنواع العمالة.

ريكي مارتن في لبنان

قولاً واحداً

لماذا «الملف الفلسطيني» الآن.. و«السعودية» عرّابٌ له؟

خالد العبود

لا يمكن لهذا الصراع الكبير الذي حصل على مستوى المنطقة أن يؤدي أخيراً إلى مشهد طبيعي أو عادي ضامن لخريطة إقليمية ودولية سادت عقوداً سابقة، وإنما سوف يدفع باتجاه مشهد آخر مختلف تماماً عما حكم المنطقة وجزءاً من العالم، كل تلك العقود التي أسس لها كلّ من «سايكس بيكو»، لكون أهداف العدوان كانت ترمي إلى تجاوز ناظم استقرار المنطقة، أو دعونا نقل: «استقرارها القلق».

«الاستقرار القلق» للمنطقة كان ناتج قواعد اشتباك محدّدة، قواعد الاشتباك كانت تحدّدها طبيعة مصالح كبرى، إقليمية ودولية، ساهمت فيها تحولات دولية وتاريخية، ومحطات عالمية وإقليمية كبيرة، لكن هذا «الاستقرار القلق» كان يرسم خرائط متعددة لطبيعة توضع القوى المتواجهة على مستوى المنطقة وطاقاتها، وهو الأمر الذي لم يكن حاسماً لناتج المواجهة والصراع، ومن ثم كان مطلوباً أن يتم تجاوز هذا «الاستقرار» باتجاه «استقرار» آخر يتناسب مع طبيعة حسم المواجهة والصراع، وهو ما تمّت الإشارة إليه، في أكثر من محطة وأكثر من لحظة تاريخية، على أن المنطقة كان يعاد إنتاجها من جديد، وفق خريطة جديدة تتجاوز الخريطة السابقة لها.

لم ينتبه كثيرون إلى أن العدوان الذي ذهبت إليه قوى دولية وإقليمية أضحت معروفة جيداً، تقودها الولايات المتحدة، كانت تريد أن تأخذ المنطقة إلى خريطة جديدة لتأمين مصالحها بشكل أفضل، لم ينتبهوا في الآن ذاته إلى أنه لا يمكن للمنطقة أن تبقى على ما كانت عليه لو أن هذا العدوان سقط، أو أخفق في تأمين تلك الأهداف التي أراد أن يذهب إليها.

وهو المعنى الحقيقي لسيناريو الخروج من الصراع والمواجهة التي تحدد معالم اللحظة، فأطراف قوى العدوان تحاول جميعها اليوم الرجوع إلى المشهد السابق لما قبل العدوان، غير أنها تفشل في تأمين منصات سياسية قادرة على العودة بها إلى اللحظة السابقة.

الإدارة الأميركية لم يعد لديها إمكانية الالتفاف من دون خسائر كبيرة، يحكم هذه الخسائر ناتج الصراع الكبير على الملف «النووي الإيراني»، وهو رئيسي في مشهد تحديد طبيعة الصراع ونتائجه، إضافة إلى كون أن هذه الإدارة لم تستطع أن تؤمن فضاء تكتيكياً ضامناً لها إمكانية الفعل والتأثير الأكبر على مستوى المنطقة، في ظل توفير منصات فعل كبيرة جداً، تأمنت للروسي وحلفائه، ومن ثم فإن القدرة على الحفاظ على مشهد كان يحدد طبيعة توزّع القوى سابقاً لم يعد موجوداً أو حاضراً، أو يمكن أن يؤمن وفق المشهد الصاعد الجديد.

في ظل هذا الصاعد، هناك قوى إقليمية ساهمت أو استعملت في سياق العدوان الأميركي ذاته، وهي التي عوّلت على إمكانية أن تكون محمولة أو حاملة لتغييرات إقليمية، تضمن لها موقعاً متقدماً في خريطة القوى الحاكمة، بعد نجاحها في تأمين خرائط ناتج صراع ومواجهة تتجاوز الخرائط السابقة، ومنها النظام التركي وكيان الاحتلال الصهيوني، إضافة إلى مكونات «مجلس التعاون الخليجي»، باعتبارها قوى كانت تعوّل على إمكانية نجاح الأميركي، في إعادة إنتاج خريطة المنطقة.

لم تنجح الإدارة الأميركية إلى جانب حلفائها بسحب المنطقة باتجاه عامل استقرار جديد، يضمن شكل وجودها الصاعد، الذي يؤمّن لها إمكانية الهيمنة المطلقة على المنطقة، وهو ما ارتد عكساً وبشكل مباشر على القوى التي ساهمت أو استعملت في هذا العدوان، وهو ما أشرنا إليه آنفاً، الأمر الذي دفع دولة مثل «مملكة آل سعود» إلى العمل والضغط على العودة إلى قواعد ضامنة لمشهد وخريطة قوى سابقة تضمن لها حضورها ووجودها، وتحميها من إمكانية النزول الكبير، في ظل الفشل الذريع الذي لحق بالولايات المتحدة.

إن الإدارة الأميركية إضافة إلى دول أوروبية أخرى قادرة على استعمال طاقاتها الإضافية في الالتفاف على بعض العناوين التي عملت عليها، وخاصة أنها دول تمتلك إمكانيات كبيرة تمكنها من المناورة والاشتغال على قواسم مشتركة في ناتج الصراع، إضافة إلى كونها من تدير الصراع، ومن ثم فهي قادرة على الاستثمار فيه، ما يمنحها إمكانية الحفاظ على حدّ معين لمصالحها، في ظل خريطة منطقة صاعدة جديدة يدفع باتجاهها ناتج الصراع.

إن هذه الخريطة التي يتم تجاوزها دفعت «مملكة آل سعود» للاستثمار في مشهد الصراع، أملاً في الإبقاء على المنطقة محكومة بخريطة سابقة، تضمن لها بقاءها ودورها وحضورها، فحاولت الاستثمار في الملف السوري، ثم اليمني، كما حاولت أن تؤدي دوراً جديداً يمنحها قدرة إضافية على ترسيخ خريطة المنطقة، فوقفت إلى جانب مصر، ثم إلى جانب تركيا، علماً أنها تجاوزت علاقتها التاريخية مع «الإخوان المسلمين» في مصر، إضافة إلى تجاوزها للصراع التاريخي بينها وبين عاصمة «الخلافة العثمانية»، كل ذلك لم يكن فقط في مواجهة إيران، وإنما في الدفع باتجاه الإبقاء على خريطة المنطقة السابقة.

لم تفلح «مملكة آل سعود» بذلك، فقد كان المشهد يذهب باتجاه عناوين أخرى، فما كان منها إلا أن تندفع باتجاه الملف الفلسطيني، كي تستثمر فيه، أملاً منها في أنّه العنوان الأهم الذي يمكن أن يعيد المنطقة إلى قواعد اشتباكها السابقة، وهي القواعد الضامنة لبقاء الخريطة الإقليمية والدولية، وعودة المنطقة إلى حالة «الاستقرار القلق» الحاكم لمرحلة ما قبل العدوان عليها.

من هنا يمكن فهم الاستثمار «السعودي» في «الملف الفلسطيني»، على أنه استثمار للإبقاء على مفردات الخريطة السابقة للعدوان، وليس دفعاً باتجاه «حلّ للقضيّة الفلسطينية»، أو تحريك لها يضعها في عين الأحداث، للاستفادة فلسطينياً من تحولات دولية وإقليمية.

الدكتور مضر شكور
مجاز دولة DIS بالجراحة العصبية والمجهرية (ليون - فرنسا)
خبرة متقدمة بجراحة العمود الفقري
جراحة الأورام الدماغية والتشوهات الوعائية الدماغية
الجراحة العصبية والتنظيرية عند الأطفال
متعاقد مع شركات التأمين
دمشق - قصور - شارع الكندي: ٤٤٥٨٤٨٠ - ٠٩٥٥٥٣٣٨٣١